

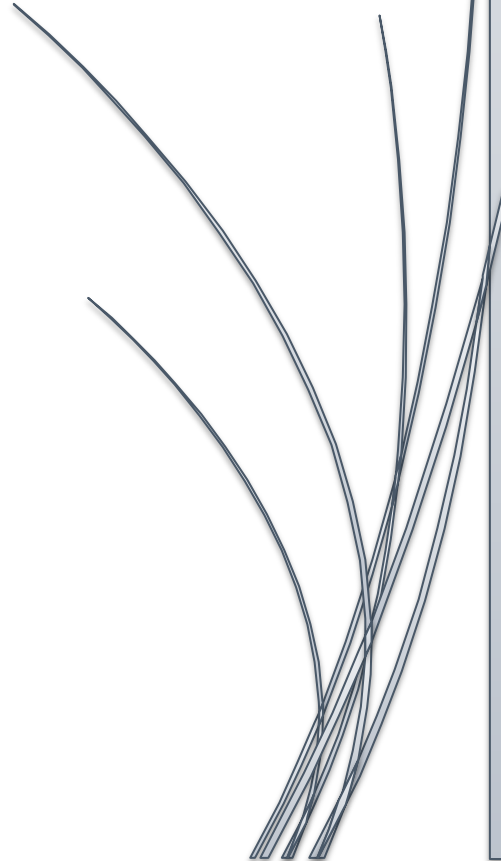
# عزوف المواطنين العرب عن المشاركة في المظاهرات ضدّ خطة ليثين.

شباط 2023

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



أعلن وزير القضاء يريش ليثين عن خطة شاملة لتغيير وجه السلطة القضائية في إسرائيل، وإعادة تصميمها وفقاً لمفهوم معسكر اليمين الديني المتطرف، في الـ 4 من كانون الثاني.<sup>1</sup> بعد الإعلان عن الخطة مباشرة، بدأت حملة انتقادات واسعة من قبل الجهاز القضائي، ومنظمات حقوقية ومن المعارضة في الكنيست. أعربت غالبية الردود عن قلقها بشأن مستقبل السلطة القضائية وفصل السلطات، وقدرة السلطة القضائية على العمل في ظل القيود الجديدة في حال إقرارها. ورأى الكثيرون أنّ الخطة هي بمثابة ضربة قاضية للديمقراطية في إسرائيل، وإن كان قصدهم الديمقراطية اليهودية الإجرائية.

على أثر خطة ليثين، دعت عدّة مؤسسات حقوقية ومنظمات مجتمع مدنيّ إلى الشروع في اتّخاذ خطوات احتجاجية جماهيرية ضدّ الخطة، من بينها -على سبيل المثال- إطلاق مظاهرات أسبوعية في تل أبيب. بدأت المظاهرات يوم السبت 2023/1/7، وكان أوجها (حتى كتابة هذه السطور) المظاهرة الاحتجاجية الكبيرة التي جرت يوم الإثنين 2023/2/13 قبالة الكنيست، مع شروع لجنة الدستور في إجراءات تشريع التعديلات المقترحة.

تناول ورقة الموقف هذه مواقف المجتمع الفلسطيني في إسرائيل حيال المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية، وترى أنّه على الرغم من الضرر البالغ الذي قد تلحقه خطة ليثين بالحقوق والمكانة الجماعية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل،<sup>2</sup> فإنّ المجتمع الفلسطيني يعزف عن المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية بصورة جماعية، وأنّ هذا العزوف له ما يبرّره -على نحو ما ستوضّح السطور التالية.

## المواقف الداعية إلى المشاركة

بعد بدء الاحتجاجات والمظاهرات، علت بعض الأصوات العربية الداعية إلى المشاركة في المظاهرات، حتى دون أن تأتي دعوة من هذا القبيل من منظمي المظاهرات. أبرز الداعين إلى المشاركة كان عضو الكنيست منصور عباس (القائمة العربية الموحدة) الذي يرى نفسه وقائمه شركاء في المعارضة الرسمية في الكنيست، استمرراً لنهجه الداعي إلى الانخراط في اللعبة السياسية في إسرائيل تحت سقف الإجماع الصهيوني. لم يكتفِ منصور عباس بدعوة المواطنين العرب إلى الانضمام إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة، بل حتّم على عدم رفع العلم الفلسطيني.<sup>3</sup> وقال عباس: "نريد أن نكون شركاء في الاحتجاج بالوسائل الديمقراطية وبما يتوافق مع القانون، وألا نُحدِث أيّ مواجهة مباشرة [...] إنّ حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة

<sup>1</sup> فريديسون، يعيل. (2023، 4 كانون الثاني). ليثين: سنقرّ فقرة التغلّب بأغلبية 61 عضو كنيست ونغزّر أسلوب تعيين القضاة. [هآرتس](#). [بالعبرية]

<sup>2</sup> للاستزادة: [ميدى الكرمل](#). (2023، كانون الثاني). خطة وزير القضاء: إلحاق الضرر بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل. تقدير موقف.

<sup>3</sup> خوري، جاي. (2023، 10 كانون الثاني). منصور عباس يدعو المجتمع العربي إلى المشاركة في التظاهرات دون رفع العلم الفلسطيني. [هآرتس](#). [بالعبرية]  
- تايمز أف إسرائيل. (2023، 15 كانون الثاني). منصور عباس يحثّ المواطنين العرب على الاحتجاج ضدّ الحكومة، لكن دون رفع الأعلام الفلسطينية. [تايمز أف إسرائيل](#).

تمثل مصالح واسعة تتقاسمها شريحة كبيرة من الجمهور الإسرائيلي، وبالتالي فإنّ رفع العلم الفلسطيني أمر غير ملائم".<sup>4</sup> وقد شارك ويشارك عباس فعلياً في التظاهرات في تل أبيب.

كذلك دعا عضو الكنيست أيمن عودة (قائمة تحالف الجبهة والعربية للتغيير) إلى المشاركة في المظاهرات، وإلى رفع شعارات تخصّ المجتمع العربيّ، كالمساواة والعدالة الاجتماعيّة وإنهاء الاحتلال على سبيل المثال.<sup>5</sup> وقد نشر عودة شريط فيديو خاصاً على صفحته في شبكة التواصل الفيسبوك لحثّ المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل على المشاركة،<sup>6</sup> عاد فيه على مواقفه السابقة التي ملخصها أنّ إسقاط حكومة نتنياهو هو أمر ضروريّ ومهمّ، وأنّ منظّمي الاحتجاج سيقتنعون بعد فترة وجيزة بأنّه لا يمكن الاستمرار في تجاهل المجتمع العربيّ، وأنهم بحاجة إلى إشراكه في الاحتجاج، وأنّه بدون المجتمع العربيّ لن يكون أيّ تغيير.

كذلك دعا عادل عامر، السكرتير العامّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، إلى التظاهر بأعداد كبيرة ضدّ الحكومة اليمينيّة الفاشيّة وبرامجها في مظاهرات تل أبيب. جاءت الدعوة من خلال بيان نشره في صفحته على الفيسبوك تحت عنوان "إنّه لا ديمقراطيّة بدون انتهاء الاحتلال"،<sup>7</sup> وفيه قال: "خطّة يريف ليثين لتصفية الجهاز القضائيّ، إلى جانب الإجراءات الأخرى للحكومة اليمينيّة الفاشيّة الجديدة، ومحاولة منع رفع الأعلام الفلسطينيّة وإقامة البؤر الاستيطانيّة، تشير إلى اتّجاه واضح: تقليص ما تبقى من الحيز الديمقراطيّ، وتعميق الاحتلال، وشنّ هجوم غير مسبوق على الجمهور العربيّ وقوى اليسار وضرب الطبقات المسحوقة اقتصادياً". وأضاف عامر قوله: "في ظلّ الخطر المباشر للفاشيّة، تدعو الجبهة والحزب الشيوعيّ الجمهور اليهوديّ والعربيّ الداعم لقيّم السلام والمساواة والديمقراطيّة إلى الانضمام إلى التظاهرات الضخمة المخطّط لها، والتأكيد على أهميّة رفض الاحتلال والوقية اليهوديّة، وأنّ الديمقراطية الحقيقيّة والسلام والمساواة القوميّة والمدنيّة للجماهير العربيّة لا يمكن تحقيقها إلّا من خلال النضال ضدّ الفاشيّة داخل إسرائيل وضدّ الاحتلال الإجراميّ للشعب الفلسطينيّ".

الدعوة إلى المشاركة في التظاهرات جاءت وفق منطق اندماج المجتمع الفلسطينيّ في صراع المعسكرات السياسيّة في إسرائيل، الذي يروّج له منذ عدّة سنوات، منها المعارك الانتخابيّة ومنها الحملات الاحتجاجيّة والشعبية، دون أيّ مراجعة لهذا النهج وتقييمه. ويقبل هذا المنطق، على أرض الواقع، السقف الذي يحدّه الإجماع الصهيونيّ لمشاركة العرب، وإن ادّعى غير ذلك، ودون تقييم جماعيّ حقيقيّ للاحتجاج في المجتمع الإسرائيليّ. كذلك لم يتجاهل قسم من الدعوات التناقضات القائمة في الاحتجاج وعدم تعاملها مع مطالب المجتمع العربيّ. صدى هذه الدعوات كان ضعيفاً، ولم تلقّ تجاوباً جيّداً لدى المجتمع

<sup>4</sup> المصدر السابق.

<sup>5</sup> إليمليخ نداف. (2023، 7 كانون الثاني). "مجموعة متظاهرين فاشيّة" تهاجم أيمن عودة في مظاهرة تل أبيب. [معاريف](#). [بالعبريّة]

<sup>6</sup> <https://fb.watch/izvA0OPCix/>

<sup>7</sup> عامر، عادل (@Adel Amer). (2023، 14 كانون الثاني). لأنّه لا ديمقراطيّة بدون انتهاء الاحتلال (منشور فيسبوك). [فيسبوك](#).

الفلسطيني، ولم نر مشاركة قوية من المواطنين العرب ولا من القيادات العربية في المظاهرات، باستثناء أيمن عودة ومنصور عباس وعدد قليل من ممثلي المجتمع المدني.

### المواقف الراضية للمشاركة

تعددت المواقف الراضية لمشاركة المواطنين العرب في المظاهرات، ورأت أنّ هذه المظاهرات تتمحور في الصراع الداخلي في المجتمع الإسرائيلي، وترمي إلى الحفاظ على الوضع القائم وعلى "الديمقراطية اليهودية"، وترى أنّ من يهدد الديمقراطية في إسرائيل هي خطة وزير القضاء يريف ليفين فقط.

عبّر عن هذا الموقف رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية محمد بركة، في مقال بعنوان "مظاهرة تل أبيب والهواجس الصهيونية"، وفيه قال: "لا شك أنّ قضية استقلالية الجهاز القضائي، ورفع يد السلطة التنفيذية عنه هي هامة جداً هنا، وفي كلّ مكان [...] إلا أنّ المنظمين أرادوا أن تتحرك هذه المظاهرة في قوقعة الإجماع القومي الصهيوني، وأن تحمل هواجس صهيونية صرفة، التي وإن بدا أنّها تحمل قيماً ديمقراطية، إلا أنّ هذه الديمقراطية لم تشمل المساواة الكاملة لجماهيرنا العربية الفلسطينية، ولم تحتل أية ملامح فلسطينية. وليس أقلّ من ذلك، حقيقة إقصاء القضية الأساسية والمفصلية، قضية الاحتلال وحقوق الشعب الفلسطيني إلى خارج أجندات المظاهرة، لا بل اعتبار إقحام فلسطين في المظاهرة عملاً عدائياً لها. ليس غريباً أن يكون الأمر كذلك، لأنّ عدداً كبيراً جداً من مهندسي الاحتلال والقمع بحق شعبنا الفلسطيني، من سياسيين وجنرالات الحرب، يقفون وراء المظاهرة".<sup>8</sup>

كذلك عبّر حزب التجمع الوطني الديمقراطي عن موقف رافض للمشاركة في المظاهرات؛ فقد جاء في بيان أصدره الحزب "أنّ المشاركة في مظاهرات الديمقراطية اليهودية هي تبعية لمعسكر لبيد \_ چانتس ضدّ معسكر نتياهو". وأكد التجمع "أنّه ليس جزءاً من المظاهرات السياسية التي يدعو إليها أطراف المعارضة في إسرائيل بأحزابها المختلفة بين يمين ومركز وما يسمى باليسار، وكون هذه المظاهرات ذات طابع سياسي صهيوني لا تمثل تطلعاتنا وحقوقنا القومية، بل تطرح الحفاظ على "الديمقراطية اليهودية"، وهو ما نعتبره تعزيزاً للفوقية اليهودية والعنصرية والإصرار بعدم التعامل مع المواطنين الفلسطينيين في البلاد كشرعيين في وطنهم، بل مجرد أداة واحتياط أصوات في صراع المعسكرات".<sup>9</sup>

وكذلك عبّرت أطراف معدودة على الحركة الإسلامية المحظورة إسرائيليّاً عن موقف مماثل. فقد قال الكاتب والمحلل السياسي صالح لطفي: "هذه التظاهرات هي صراع داخليّ إسرائيليّ صرف، حول مستقبل الدولة والجدل القائم بين الدين والدولة وأيّهما سيتقدّم الديمقراطية أم الديانة اليهودية، وبالتالي ليس هناك وجود للعرب الفلسطينيين مطلقاً فيها".<sup>10</sup>

<sup>8</sup> بركة، محمد. (2023، 15 تشرين الثاني). مظاهرة تل أبيب والهواجس الصهيونية. [عرب 48](#).

<sup>9</sup> الجرمق. (2023، 7 كانون الثاني). التظاهرات ضدّ الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتياهو وفلسطينيو 48 ما بين التظاهر والامتناع. [الجرمق](#).

<sup>10</sup> المصدر السابق.

وأضاف قوله: "القضية الآن ليست قضية عرب ويهود في إسرائيل، بل هي قضية حاضر ومستقبل الدولة وشكلها في ظلّ نظام اليمين الإسرائيليّ الذي فاز بالانتخابات الأخيرة بنسبة ساحقة وشكّل الحكومة، وحول برنامج هذا النظام الذي تمّ تقديمه كبرنامج يمينيّ بامتياز على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".

في مناقشة مشاركة العرب في هذه المظاهرات أو عدمها، من اللافت دعم كتّاب رأي وصحفيين عرب لعدم المشاركة، وهو ما شكّل دعمًا للموقف الرفض للمشاركة وتسييس هذا الموقف. فعلى سبيل المثال، كتبت الصحفية حنين مجادلة في صحيفة "هآرتس": "من الصعب عليّ أن أشارك في مظاهرة مع 130 ألف شخص يقولون 'هذا ليس أوان التحدّث عن الاحتلال'. شاهدت على الفيسبوك هذا الأسبوع إعلانًا يقول: 'إننا نوقّر مكانًا للعرب في المظاهرة القادمة'. وأنا أقول لهم شكرًا، لا أريدهم أن يفسحوا لي المجال. أريدهم أن يطالبوا بالمساواة المدنيّة للجميع. لقد اتّخذ معسكر اليمين خيارًا واضحًا: يريد أن يكون يهوديًا، ولا يريد أن يكون ديمقراطيًا. لكن اليسار لا يريد أن يختار، إنّه يريد أن يكون كليهما، ولذا هو يخسر ولذا هو أقلّيّة".<sup>11</sup> كذلك عبّر الصحفيّ محمّد مجادلة في موقع "إن12" عن موقف مماثل، إذ قال: "انعدام الثقة وانعدام الانتماء - هذه هي الكلمات الرئيسيّة في الخطاب الذي يتعامل مع المسألة الحارقة عدم ذهاب العرب إلى المظاهرات [...] يجب طرح سؤال آخر: من قال إنّ الجمهور العربيّ يشعر أنّ هؤلاء القضاة والنظام القانونيّ عاملوهم بإنصاف، وأنّه بالتالي من الواجب حمايتهم؟".<sup>12</sup>

في الشأن نفسه، السياسيّون الإسرائيليّون الذين يدعمون الاحتجاجات، وقادة الاحتجاج نفسه، عبّروا عن تحفّظهم من مشاركة العرب مشاركةً مباشرة وغير مباشرة. فعلى سبيل المثال، صرّح رئيس المعارضة يئير لبيد أنّه غير مستعدّ للجلوس مع الجبهة والعربيّة للتغيير للتنسيق في معارضة التغييرات القضائيّة، بذريعة تأييدهما لإسقاط الحكومة الإسرائيليّة التي كانت برئاسته،<sup>13</sup> وكذلك يرفض قادة الاحتجاج التحدّث عن قضايا تخصّ الفلسطينيين في إسرائيل، نحو: حقوقهم الجماعيّة؛ إنهاء الاحتلال؛ حقوق الشعب الفلسطينيّ السياسيّة؛ منعهم من رفع العلم الفلسطينيّ - وغيرها من القضايا السياسيّة والمدنيّة التي تقع في صميم حياتهم.<sup>14</sup>

<sup>11</sup> مجادلة، حنين. (26، 2023 كانون الثاني). من الصعب أن أظاھر مع أشخاص يقولون إنّ الوقت غير مناسب للتحدّث عن الاحتلال. [هآرتس](#). [بالعبريّة]

<sup>12</sup> مجادلة، محمّد. (19 كانون الثاني). سبب عدم مشاركة العرب في الاحتجاج. [N12](#). [بالعبريّة]

<sup>13</sup> سيجل، أودي؛ أميل، دوريا؛ كيدون، شارون؛ وسودري، كوبي. (15 شباط، 2023). الجبهة والعربيّة للتغيير للبيد: "ليقلّ أين هو كلّ ليلة بينما نحارب الحكومة". [واينت](#).

[بالعبريّة]

<sup>14</sup> خوري، جاك؛ وحشْمونائي، عدي. (18 شباط، 2023). سكرتيرة الجبهة في حيفا رفضت إلقاء خطاب في الاحتجاج بعد أن طُلب إليها إعادة كتابة رسائلها. [هآرتس](#). [بالعبريّة]

## خاتمة

من السابق لأوانه التكهّن بشأن نتيجة موجة الاحتجاج ضدّ خطة وزير القضاء يريش ليثين في الشارع الإسرائيليّ، إلّا أنّه من الواضح أنّ الاحتجاجات متواصلة وليست عابرة أو مؤقتة، وتعبّر عن مزاج رافض للخطة وإسقاطاتها. بيّد أنّ هذه الاحتجاجات قد تكون عاملاً مسرعاً لتوضيح الفروق الجوهرية بين الطروح السياسيّة ومطالب المجتمع العربيّ من جهة، والمعسكر المناهض لتنتياهو من جهة أخرى. فعندما يشارك العرب، يكون هذا تحت شعار وأهداف المظاهرة والاحتجاج، وإنّ حاول البعض تلميع أو تلطيف ذلك وطرح مطالبه الخاصّة، التي لم يكثر لها أحد حتّى الآن، ولن تنجح في تغيير سياق الاحتجاج أو عناوينه لكونه يحظى بإجماع بين الأطراف الداعية له. وليس من المستغرب أنّنا لم نسمع حتّى الآن أيّ دعوة جدية من قبل منظّمي التظاهرات، ولا من الأحزاب المشاركة، إلى مشاركة المواطنين العرب في المظاهرات؛ فهم يريدونها احتجاجات للحفاظ على ديمقراطية لليهود فقط، وبحدود المشروع الصهيونيّ التقليديّ، وللحفاظ على الديمقراطية الإجرائية وفصل السلطات واستقلال الجهاز القضائيّ، دون الخوض في التناقضات البنيوية الجوهرية التي تُدني إسرائيل إلى نموذج نظام الفصل العنصريّ.

متابعة مواقف عدد من الأحزاب، والمؤسّسات الجمعيّة (كلجنة المتابعة - على سبيل المثال)، وعدم تدخّل لجنة رؤساء السلطات المحليّة العربيّة حتّى الآن في هذا النقاش، ومواقف كتّاب وصحفيّين عرب، ومواقف المجتمع العربيّ عامّة، توضّح أنّ الصورة واضحة للمجتمع العربيّ الذي يدرك أهداف الاحتجاجات ومطالبها، ولا يرى أنّه شريك فيها، إذ هو يرى أنّ هذه الاحتجاجات:

- 1- بعيدة عن مطالب المجتمع العربيّ السياسيّة، فهي لا تتعامل إلّا مع الجانب الإجرائي من الديمقراطية وفصل السلطات واستقلالية الجهاز القضائيّ، ولا تنطرق إلى المشاكل البنيوية الجوهرية في النظام الإسرائيليّ، وتُغيّب جوانب العنصرية الممارّسة ضدّ المجتمع العربيّ، ومكانته المتدنّية، وقضية الاحتلال.
- 2- تتعامل مع النظام الإسرائيليّ على أنّه نظام ديمقراطيّ لا شوائب فيه، وأنّ خطة ليثين هي على وجه التحديد أو الحصر التي ستزع عنه صفات الديمقراطية؛ أي إنّ التظاهرات تريد الحفاظ على الوضع القائم كما كان قبل خطة ليثين، وأن تكون إسرائيل ديمقراطية لليهود فقط.
- 3- ترى الصراع الجاري صراعاً يهودياً - يهودياً حول الديمقراطية الإجرائية، لا صراعاً حول جوهر تعريف إسرائيل بأنّها دولة يهودية وديمقراطية.

من هنا نخلص إلى ما يأتي:

- 1- قضية المشاركة في المظاهرات أو عدمها لم تتحوّل إلى قضية مركزية أو خلافية جديّة داخل المجتمع العربيّ.
- 2- ثمة جوّ عامّ عربيّ غير مؤيّد للمشاركة، لا لدى التيارات السياسيّة ومؤسسات جمعيّة فحسب، بل كذلك لدى صحفيّين ومحلّلين عرب.
- 3- الدعوات إلى المشاركة في المظاهرات، والمشاركة الفعلية، كانت متواضعة إلى الآن، ولم تُقنع المجتمع العربيّ بالانخراط في الاحتجاج. على الجملة، نجد أنّ المجتمع العربيّ يعزف عن المشاركة في الاحتجاجات وإن دعا إلى المشاركة فيها بعض رؤساء القوائم العربيّة.

من هنا ليس بمستغرب عزوف المجتمع العربيّ عن هذه الاحتجاجات، بل يمكن التكهّن أنّه ما دامت هذه أهداف الاحتجاج وعناوينه فإنّ المجتمع العربيّ لن يشارك فيها مستقبلاً أيضاً. وقد تكون لهذه القناعة، التي توضّح الفرق بين ما يطالب به المجتمع العربيّ وما ينادي به المعسكر المناهض لنتنياهو، إسقاطات على المشهد السياسيّ والمطالب السياسيّة العربيّة لاحقاً.